برنامج

حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

2023

حركة
المبادرة
الوطنية
الفلسطينية

البرنامج
حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية،

حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، هي حركة تحرر وطني سياسية و اجتماعية ديمقراطية فلسطينية أصيلة، تمتد جذورها في تاريخ الشعب الفلسطيني، وتشكل رؤيتها المتميزة برنامجا كفاحيا فعالا لوصول الشعب الفلسطيني إلى مستقبل ينعم فيه بالحرية الكاملة و ممارسة حق تقرير المصير، و الكرامة، و التطور الاقتصادي الاجتماعي، والإنساني، ويحقق طموحه إلى العدالة الاجتماعية والمساواة بين الفلسطينيين كافة دون تمييز.

برنامج يحقق إنهاء الاحتلال، وإسقاط نظام التمييز العنصري ﴿ الأبرتهايد﴾ ،بما في ذلك قانون القومية ﴿ يهودية الدولة﴾، في كل فلسطين التاريخية، ويلبي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، وينشئ مجتمعا ديمقراطيا يحقق فيه الفلسطينيون حقوقهم القومية والمدنية ويتساوى فيه كل الناس في الحقوق والواجبات .

برنامج يضمن توحيد طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل ، والأراضي المحتلة بما فيها القدس، و الخارج، و يطبق استراتيجية مقاومة كفاحية لتغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تصعيد المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة وفرض العقوبات على نظام الاحتلال و الأبرتهايد العنصري، و دعم صمود وبقاء الفلسطينيين على أرض وطنهم، و توحيد طاقات جميع مكونات الشعب الفلسطيني في إطار قيادة وطنية موحدة، وبناء حركة تضامن دولية لمناصرة النضال الوطني الفلسطيني.

برنامج يركز على تحقيق الوحدة الوطنية عبر إنهاء الانقسام وبناء الشراكة الديمقراطية الحقيقية بين القوى، والحركات الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، ويحقق إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بتطبيق مبادئ الممارسة الديمقراطية و حق الشعب الفلسطيني بكل مكوناته في اختيار قياداته، من خلال الانتخاب الحر الديمقراطي، وفصل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، وضمان حرية الرأي و التعبير، و المشاركة السياسية ، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وما تضمنته القوانين، والشرائع السماوية، والدولية من حقوق الإنسان وكرامته.

برنامج يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الحقوق الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية، و حقوق المرأة الفلسطينية ومساواتها في كل المجالات، ومنع كل أشكال المس بحقوقها، أو ممارسة العنف ضدها.

برنامج يضمن حقوق الأطفال وحمايتهم من كل أشكال العنف و التمييز، وعمالة الأطفال، ويلبي احتياجاتهم الصحية و الاجتماعية و التربوية .

برنامج يلبي مصالح وحقوق العمال الفلسطينيين وحمايتهم من الاستغلال سواء من الاحتلال، أو رأس المال الاحتكاري، ويلبي مصالح الفلاحين، و المزارعين و حماية أرضهم من التوسع الاستيطاني والضم و التهويد.

وبرنامج يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، والفئات الضعيفة، والمهمشة ، ويكافح الفقر وأسبابه من مرض واستغلال.

برنامج يحقق إطلاق طاقات الشباب الفلسطينيين، وإتاحة الفرص أمامهم لتولي المهام القيادية، يفتح الأبواب لتطوير الثقافة الوطنية والتقدمية في كل المجالات الأدبية والفنية والفكرية.

القضية الوطنية

خاض الشعب الفلسطيني، طوال أكثر من قرن من الزمان، نضالا بطوليا وعنيدا للحفاظ على وطنه وهويته، وتحقيق حريته من الاستعمار البريطاني، ومن الاحتلال، والاضطهاد، والتطهير العرقي، والتهجير الذي مارسته الحركة الصهيونية، و حكومات إسرائيل المتعاقبة ضده، و خاض كل أشكال النضال لتحقيق أهدافه، وحافظ بإصرار على استقلالية قراره عن التدخلات الخارجية، و محاولات مصادرة حقه في تمثيل نفسه.

وقدم عشرات آلاف الشهداء و الجرحى و أكثر من مليون فلسطيني تعرضوا للأسر والاعتقال على يد المحتلين المستعمرين، وخاض مئات المعارك النضالية والسياسية، والثقافية، والأدبية، والفنية لحماية حقوقه الوطنية و روايته التاريخية، و تراثه و عدالة قضيته.

وبذل شعبنا التضحيات دون حساب وثار مرات عديدة ضد سلب وطنه وتهجيره وتدمير مستقبله، من ثورة البراق إلى ثورة عام 1936 و ما قبلها، إلى إطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في الستينات، إلى الانتفاضة الشعبية المجيدة في الثمانينات ، و انتفاضة الأقصى والاستقلال، إلى ثورة المقاومة الشعبية المستمرة حتى اليوم ضد الاحتلال و الاستيطان و نظام الأبرتهايد العنصري، بما في ذلك مسيرات العودة وسفن كسر الحصار، وهبة القدس، وقرى المقاومة الشعبية، وحركات المقاطعة لبضائع الاحتلال.

ولم تكن حالة الوحدة بين كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والأراضي المحتلة والخارج خلال معركة القدس عام 2021، أمراً طارئاً، أو عابراً، بل عبرت عن نضج غير مسبوق لوعي جماعي فلسطيني مختلف عما ساد منذ بدء الحديث عن مشاريع السلطة الفلسطينية في السبعينات، وما سمي "بحل الدولتين"، وإقامة الدولة الفلسطينية في الثمانينات بحيث تقام على الأراضي المحتلة عام 1967 أي في 22٪ من أرض فلسطين التاريخية.

استندت مشاريع التسوية والمفاوضات وعملية السلام والحلول المرحلية، إلى قناعة توجها اتفاق أوسلو، بتوفر إمكانية لحل وسط مع الحركة الصهيونية إسمه "حل الدولتين"، بحيث يُعترف بإسرائيل على 78٪ من أرض فلسطين التاريخية وبدولة فلسطينية على 22٪ منها، أي أراضي الضفة والقطاع بما فيها القدس الشرقية وهو أقل من نصف ما نص عليه مشروع التقسيم المجحف أصلا في عام 1947.

وفي إطار هذه الحلول تصبح قضية الفلسطينيين المقيمين في الداخل ، قضية مساواة وحقوق مدنية، مع تضامنهم مع نضال أشقائهم في الأراضي المحتلة.

غير أن هذا التصور(البرادايم) تعرض للتدمير بفعل ثلاثة عوامل:

أولها فشل اتفاق ونهج أوسلو، وانكشاف الموقف الاسرائيلي الصريح عبر توسيع الاستيطان الاستعماري بشكل غير مسبوق بحيث تضاعف عدد المستوطنين مرات عديدة من حوالي 120 ألفا عام 1993 عندما وقع اتفاق أوسلو إلى ما يزيد عن 750 ألفا في عام 2022، واتضاح الصورة الحقيقية لموقف الحركة الصهيونية بأنها لن تسمح بقيام دولة فلسطينية، وأقصى ما تقبل به هو كيان حكم ذاتي هزيل على ما لا يزيد عن 38٪ من الضفة الغربية، في معازل وبانتوستانات مقطعة الأوصال دون سيادة، ودون سيطرة على الحدود، أو المعابر، أوالأجواء، أو المياه، أو الأمن. وهو موقف أجمعت عليه خطة "صفقة القرن" ، وبرامج جميع الحكومات الإسرائيلية المتطرفة والعنصرية.

العامل الثاني، تبني الحركة الصهيونية لقانون القومية، وإقراره رسمياً في الكنيست الاسرائيلي، والذي نفى عن الفلسطينيين المقيمين في الداخل حق تقرير المصير، والحق في المواطنة الكاملة، وهو قانون جعل من كل أرض فلسطين التاريخية، والتي يسمونها "أرض اسرائيل" حكراً لليهود واليهود فقط، الذين لهم الحق المنفرد في تقرير المصير. أي وبكلمات أخرى، فإن الأحزاب الصهيونية من يمينها إلى يسارها المزعوم، تبنت فكرة يهودية الدولة، على أمل أن يأتي يوم تتخلص فيه من الفلسطينيين بالترحيل والتهجير والتطهير العرقي وهذا ما أكدته الانتخابات الإسرائيلية بفوز الأحزاب العنصرية المتطرفة و الفاشية الإجرامية .

ومن الثابت أن إسرائيل هي المسؤولة عن التدمير المنهجي لإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة و لما سمي "حل الدولتين " برفضها لكل فرصة للحل الوسط و تدميرها للمفاوضات.

العامل الثالث، معالجة الحركة الصهيونية لمعضلة الوجود الديموغرافي الفلسطيني، بتبني منظومة الأبرتهايد العنصرية على أساس استمرار الاحتلال والاستيطان الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي ومحاولات التطهير العرقي، وبلورة نظام أبرتهايد استعماري استيطاني أسوأ مما كان قائماً في جنوب افريقيا.

وهذا التطور الذي واصلنا الإشارة إليه على مدار أكثر من عشرين عاماً، أُكتشف أخيراً من العالم بتأثير أربعة تقارير، أولها تقرير فريق الاسكوا الذي رفضت الأمم المتحدة نشره، وثانيها تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، وثالثها تقرير منظمة حقوق الانسان الاسرائيلية "بتسيلم" وأخيرا التقرير الهام لمنظمة أمنستي انترناشيونال.

لقد نضج الوعي الفلسطيني، وخاصة لدى جيل الشباب المتحرر من أوهام ومشاريع الماضي، بأن الفلسطينيين بكل مكوناتهم سواء كانوا في الداخل، أو الضفة والقطاع والقدس، أو المهجرين في الخارج يتعرضون لنفس منظومة القمع والاحتلال والاضطهاد والتمييز العنصري. وأن هذه المنظومة التي عنوانها قانون القومية، ستواصل حرمان اللاجئين من حقهم في العودة، وستواصل الاضطهاد العنصري للفلسطينيين ممن يعيشون في الجليل والناصرة ويافا وحيفا وعكا والنقب والمثلث وكل مناطق الداخل، وتعمل على تكريس الاحتلال و منظومة الاضطهاد العنصري نفسها في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة.

وأصبح واضحا أن كل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية من استيلاء على الأراضي وبناء المستعمرات هو مجرد استمرار وتوسيع لما قامت به الحركة الصهيونية في فلسطين الداخل منذ عام 1948.

أما الإجراءات القمعية الاسرائيلية التي اتبعت ضد الفلسطينيين في أراضي 1948 بالإضافة إلى إعادة العمل بالاعتقال الإداري ضد مواطنين يحملون الجنسية الاسرائيلية، في تماثل مع ما يجري لسكان الضفة الغربية، إنما تؤكد تقهقر الحركة الصهيونية وحكام اسرائيل إلى ما حاولوا إخفاءه، بأن كل الفلسطينيين في كل أراضي فلسطين التاريخية يتعرضون لحكم عسكري، واحتلال، و اضطهاد عنصري واحد.

إن سلوك وجشع الحركة الصهيونية برفض وقتل فكرة الحل الوسط، وتوسيع نطاق التهويد والضم ليشمل كل الأراضي المحتلة، أعاد القضية الفلسطينية إلى جذورها التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر بنشوء الحركة الصهيونية، وإقامة دولة يهودية على أرض شعب فلسطين، وممارسة التطهير العرقي، والتهجير، والقمع المنهجي ضده.

وفي ضوء كل ذلك، وكنتيجة له، آن الاوان لتبني فكر فلسطيني موحد وجديد، يستند إلى تاريخ وجذور القضية الفلسطينية بالتخلي عن أوهام نهج أوسلو، والإصرار على أن الهدف الفلسطيني الجامع لا يقتصر على إنهاء الاحتلال، بل يمتد إلى إسقاط نظام الاضطهاد والابرتهايد العنصري في كل فلسطين التاريخة، وتحقيق تقرير المصير والحقوق

القومية والمدنية الكاملة، بما يعنيه ذلك، من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، ومن إلغاء لمنظومة التمييز العنصري، وقوانينها الجائرة، وضمان المساواة للجميع في الحقوق والواجبات.

إننا ننطلق في برنامجنا من إيماننا العميق بقدرات الشعب الفلسطيني على الصمود وتحقيق الانتصار في نضاله العادل، و لشعبنا تاريخ نضالي عريق، ولديه مصادر و طاقات بشرية تضاهي بعلمها وخبراتها الدول المتقدمة، ويبقى التحدي في كيفية خلق الظروف والأطر والقيادة المناسبة لتفعيل طاقات الشعب وإشراك الفلسطينيين كافة في النضال الوطني، و الديمقراطي، والاجتماعي من أجل مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وضمان بناء وحدة وطنية على أساس استراتيجية وطنية كفاحية مقاومة.

إن هدفنا الأسمى هو تحقيق الحلم الفلسطيني في بناء وطن مستقل و حر، و في تحقيق تقرير المصير، وممارسة مواطنة حقيقية كاملة الحقوق والواجبات، يشعر من خلالها الفلسطيني أنه سيد نفسه، و مستقل بإرادته، و كامل الحرية على أرضه، وقادر على تطوير و بناء مستقبله في إطار من الأمان، و الحرية، و حرية الرأي، وسيادة القانون العادل والعيش الكريم.

الإستراتيجية الوطنية التي تطرحها حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

بلورت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية منذ أعوام، وبناءً على تحليل دقيق لظروف النضال الوطني الفلسطيني، وفشل اتفاق أوسلو ونهج المراهنة على المفاوضات مع حكومة إسرائيل، وكذلك الفشل الماحق للمراهنة على الدور الأميركي كوسيط أو راع للسلام، رؤية إستراتيجية فلسطينية جديدة مضمونها أنه لا يمكن ردع حكام إسرائيل، وتحقيق أهداف النضال الوطني، إلا بتغيير ميزان القوى بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية بكل مكوناتها.

وركزت تلك الإستراتيجية على ثلاثة مبادئ أساسية: الإعتماد على النفس، وتنظيم النفس، وتحدي الاحتلال ونظام التمييز العنصري الإسرائيلي، ومقاومته والتمرد على إجراءاته.

كما حددت أن الهدف المركزي هو تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني، وجعل الاحتلال والنظام العنصري خاسرا.

وبلورت تلك الإستراتيجية العناصر التي يجب استخدامها للوصول لذلك الهدف في ستة أعمدة رئيسية للنضال، أولها المقاومة الشعبية بكل أشكالها، وثانيا حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات من إسرائيل ((BDS، وثالثا دعم الصمود الوطني وبقاء الفلسطينيين في وطنهم وتعزيز الوجود الديمغرافي الفلسطيني المقاوم، ورابعا الوحدة الوطنية وإنشاء قيادة وطنية موحدة، أما العمود الخامس فكان تفعيل ودمج طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل، والأراضي المحتلة،(فلسطين التاريخية) والخارج وتحقيق التكامل النضالي فيما بينها، وسادسا اختراق صفوف الخصم و الداعمين له وبناء حركة تضامن دولية واسعة مع الشعب الفلسطيني.

وخلال السنوات الماضية رأينا نجاحات باهرة في تطبيق الأعمدة الثلاثة الأولى، فقد شهدت فلسطين منذ عام 2015، تصاعدا متواصلا في أنشطة المقاومة الشعبية وصلت ذروة مجيدة في هبة القدس عام 2017، ثم وصلت ذروة أقصى في معركة القدس عام 2021، والمقاومة الباسلة عام 2022 ، ومسيرات العودة وكسر الحصار على غزة، وبنيت على قاعدة نجاحات سابقة مثل قرى المقاومة كباب الشمس و أحفاد يونس وعين حجلة، وسفن كسر الحصار على غزة، ، والمظاهرات ضد جدار الفصل العنصري.

وترافق ذلك مع تبني مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية والمؤسسات المدنية لأسلوب المقاومة الشعبية الذي ترسخ كشكل رئيسي للنضال متجاوزا الاعتراضات العديدة عليه.

بل يمكن القول إن اندماجا قد حدث بين مفاهيم المقاومة بكل أشكالها، بما فيها المقاومة الشعبية، والصمود المقاوم، والمقاطعة بما يجعل كل فلسطيني رجلا كان أو إمراه، شيخا أو شابا، قادرا على المشاركة في المقاومة المنشودة، كل حسب موقعه وطبيعة ظروفه.

وبالتوازي مع هذا النجاح، تصاعدت حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل لتمثل الأسلوب الأمثل لحشد التضامن الدولي مع فلسطين ، وتحويل هذا التضامن إلى قوة مادية فاعلة تلحق الخسائر بالاحتلال.

وفتحت حركة المقاطعة الباب على مصراعيه لملايين الفلسطينيين المهجرين في الخارج ليشاركوا في نضال شعبهم بعد نفور وانكفاء طال كثيرا بسبب اتفاق أوسلو.

وتوالت القرارات من عشرات المجالس البلدية و الطلابية و المؤسسات و الشركات في العديد من الدول بالانضمام لمقاطعة إسرائيل، وتنفتح الآفاق لمناقشة قوانين تفرض مقاطعة شاملة على منتجات المستوطنات في مختلف البرلمانات العالمية.

ولا يمر أسبوع دون أن يشهد قرارا لجامعة، أو كنيسة ، أو شركة عالمية بسحب استثماراتها من شركات وبنوك إسرائيلية.

وجاء الرفض الفلسطيني الشامل لخطط ترامب وقراراته ليُعقِد محاولات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية.

لقد صار واضحا أن إستراتيجيتنا أثبتت صحتها، بل إن تطبيقها يحقق نجاحات متتالية و متصاعدة، ولكن ما ينقصها هو العمود الرابع، أي الوحدة الوطنية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإنهاء الانقسام الداخلي المأساوي وتطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية بما في ذلك انضواء الجميع في قيادة وطنية موحدة على برنامج وطني كفاحي مقاوم، والمباشرة ببناء مجلس وطني جديد على قاعدة إشراك الشعب الفلسطيني في الانتخابات الديمقراطية الحرة.

وفي ظل التحديات الخطيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني بما في ذلك محاولات تصفية قضيته الوطنية، ومع انفتاح آفاق هائلة لتغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني بالجمع الناجح بين المقاومة وحركة المقاطعة والوحدة ، فإن التعايش مع الانقسام، أو القبول باستمراره، يمثل جريمة في حق شعبنا ومستقبل أبنائه وبناته.

إن أمامنا فرصة وطنية وعالمية هائلة لوضع حكام إسرائيل واحتلالهم ومنظومتهم العنصرية في الزاوية ، ولدينا شعب معطاء وشباب مقاوم لا حدود لبطولته وصموده، وبيدنا إستراتيجية كفاحية أثبتت الحياة صحتها، والنتيجة تعتمد على تكاتف الجميع على تحقيق أهدافها.

أزمة النظام السياسي الفلسطيني

والمطلوب لحلها

يعاني النظام السياسي الفلسطيني الحالي من أزمة داخلية عميقة لم تعد خافية على أحد، ومرد هذه الأزمة يكمن في أسباب عديدة تراكمت على مدار عقود، و من أبرزها :-

أولاً

فشل العملية السياسية التي انطلقت منذ بداية التسعينات والتي راهنت على حل وسط، عبر المفاوضات تحت عنوان "حل الدولتين" وانتهت إلى حالة تطرف عنصري شامل في المنظومة الإسرائيلية وانحدار نحو الفاشية، واختلال ميزان القوى، وتعمق الإحتلال والتطهير العرقي الإسرائيلي في منظومة أبرتهايد وتمييز عنصري شامل لكل مكونات الشعب الفلسطيني.

وبالتالي نشوء فشل برنامجي لما اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية منذ الثمانينات، وراهنت عليه عبر إتفاق أوسلو وغيره من الاتفاقيات.

ثانياً

فشل كل محاولات، ووساطات، ومبادرات، إنهاء الإنقسام الداخلي الذي تكرس منذ عام 2007، بوجود سلطتين متنافستين تحت الإحتلال، على أرضية تناقض سياسي وخلافات برامجية في الساحة السياسية.

ثالثاً

التراجع الخطير والمتواصل للديمقراطية الداخلية، خاصة بعد قرار حل المجلس التشريعي و إلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، رغم مرور أكثر من ستة عشر عاما على آخر انتخابات فلسطينية، وما أدى إليه إلغاء الانتخابات من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات التشريعية و القضائية وإصدار سلسلة من القوانين بقرارات متعارضة مع القانون الأساسي، ومن مس بالحريات العامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، وعودة ظواهر الإعتقال السياسي، والاعتداء على المتظاهرين.

رابعاً

الفشل في بلورة آلية للشراكة الديمقراطية باعتبارها ضرورة أساسية للتعددية السياسية في الساحة الفلسطينية، سواء على مستوى قيادة النضال الوطني، أو إدارة العمليات السياسية، أو إدارة السلطة، أو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتكون البيت الجامع والممثل لكل المكونات الفلسطينية.

خامساً

نشوء فجوة بين جزء كبير من القوى والقيادات السياسية، و بين الجماهير الشعبية وخاصة الأجيال الشابة التي تشعر بالتهميش والإقصاء، بالاضافة إلى مساعي بعض الأطراف إلى تبهيت الحدود الفاصلة بين المتنفذين في منظمة التحرير والسلطة من جهة ، وبين القوى المعارضة لنهج السلطة السياسي والاجتماعي من جهة أخرى بهدف إضعاف تأثير الأخيرة.

هذا إضافة إلى تعمق أنماط التعصب الحزبي والفئوي والعشائري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، والغضب الشعبي العميق على غياب العدالة الاجتماعية، وغياب تكافؤ الفرص وسيادة القانون، وانتشار مظاهر الفساد، و أبرزها المحسوبية والواسطة، والزبائنية السياسية .

لم يعد ممكنا إنكار وجود الأزمة السياسية الداخلية أو التستر عليها، وهي أزمة يستغلها أعداء الشعب الفلسطيني والمتقاعسون عن دعم قضيته العادلة على حد سواء.

إذ تستخدمها إسرائيل لإضعاف الفلسطينيين، وإبقاء الخلل في ميزان القوى لمصلحتها، كما تستثمر مظاهرها لتشويه صورة الفلسطينيين، ويتذرع بها العاجزون عن إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي، والتوقف عن جرائم الحرب التي تواصل ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني.

وفي حين توحد المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والأراضي المحتله، كما تجلى في معركة القدس، يستمر الانقسام والصراع على السلطة، بين القيادات الفلسطينية التي لم ترتقي إلى مستوى الوحدة التي تصنعها الجماهير الشعبية والشباب المقاوم في نضالهم ضد الاحتلال.

هناك خطورة بالغة لاستمرار الأزمة السياسية الداخلية، وتأثيرها السلبي على الفرص التي تُفتح أمام الشعب الفلسطيني لعزل وتعرية الاحتلال ونظام الأبرتهايد العنصري، وتعزيز الصمود الوطني في وجه محاولات التهجير والتطهير العرقي.

لا يمكن الخروج من هذه الأزمة التي استفحلت إلا بتحقيق أربعة أهداف :-

أولاً

التوافق على برنامج كفاحي مقاوم للاحتلال والاستيطان والمشروع الصهيوني كبديل للنهج الذي فشل، برنامج يركز على تطوير عناصر إستراتيجية فعّالة لتغيير ميزان القوى لمصلحة الشعب الفلسطيني، عبر تعزيز الصمود الوطني، وتوسيع المقاومة الفلسطينية وحركة المقاطعة، وتوحيد مكونات الشعب الفلسطيني ونضاله نحو هدف موحد.

ثانياً

بناء منظومة ديمقراطية داخلية تعتمد مبدأ الشراكة الديمقراطية واحترام رأي الشعب الفلسطيني، وذلك عبر الإعلان الفوري عن إجراء إنتخابات ديمقراطية تشريعية، ورئاسية، وللمجلس الوطني الفلسطيني، ويشمل ذلك ليس فقط انتخاب أعضاء المجلس الوطني في الداخل ، من خلال انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، بل كذلك أعضاء المجلس الوطني في الخارج بآلية تجمع بين الانتخاب المباشر حيثما أمكن، والانتخاب غير المباشر عبر الهيئات التمثيلية للفلسطينيين أينما تواجدوا.

ويتبع ذلك ، تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة على أساس نتائج الانتخابات الديمقراطية، تضمن مشاركة الجميع في هذا الإطار الجبهوي الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن القرارات السياسية و الكفاحية الموحدة.

والمدخل الصحيح لهذه العملية، إطلاق حرية الرأي والتعبير والتحريم الكامل لكل أشكال الاعتقال والقمع والاستدعاءات السياسية، والتوافق على ما اقترح سابقاً بإجراء الانتخابات في القدس مثل سائر أرجاء الأراضي المحتلة دون إنتظار موافقة الاحتلال، الذي يجب أن لا يمنح حق الفيتو على إجراء الإنتخابات من خلال منعها في القدس، وقد أثبت شباب وأهل القدس البواسل أن من الممكن جعل الانتخابات فيها معركة مقاومة شعبية ظافرة واجراءها رغم أنف الاحتلال.

ثالثاً

إصلاح شامل في مؤسسات السلطة، وتغيير وظائفها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بحصرها في تسيير الأمور الحياتية، وإعادة مركز الثقل السياسي إلى حركة التحرر الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الموحدة بعد إصلاحها، وإلغاء كل ما يتناقض مع البرنامج الوطني الكفاحي بما في ذلك عقيدة وممارسة التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور السلطة على أساس نتائج الانتخابات الديمقراطية. وذلك يتطلب مكافحة الواسطة و المحسوبية و كل أشكال الفساد، وإعادة بناء جهاز قضائي مستقل و فعال، وتكريس مبدأ فصل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وخضوع الأجهزة الأمنية لسيادة القانون، و المؤسسات الشرعية المنتخبة ديمقراطيا، مع امتناعها عن التدخل في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والإعلامية.

رابعاً

إعادة بناء العلاقات الفلسطينية مع قوى التحرر والتقدم العربية والعالمية، بما يخدم تطوير حركة تضامن عربية وعالمية واسعة مع النضال الفلسطيني بكل مكوناته وفي كل الأماكن.

إن تجارب الشعوب في منطقتنا، وخارجها،تؤكدأنه لا حل للأزمة السياسية الداخلية عندما تستفحل سوى الأسلوب الديمقراطي، وخاصة عندما تتفاعل هذه الأزمة في حياة شعب ما زال يعيش تحت الاحتلال، والحصار، و نظام الأبارتهايد العنصري ويتعرض لمؤامرات ودسائس لا أول لها ولا آخر، ولا يمكن مقاومتها إلا بصلابة الجبهة الداخلية وتماسكها، بالاستناد إلى إرادة الشعب نفسه الذي لم يعد قادراً ولا مستعداً للتعايش مع هذه الأزمة ومظاهرها.وفي إطار تحقيق هذه الأهداف ستواصل حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية جهودها لبلورة تيار وطني ديمقراطي وحدوي جامع لتجاوز حالة الاستقطاب الثنائية في الساحة الفلسطينية.

برنامج حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الحرية وتقرير المصير و العودة وإنهاء الاحتلال وإسقاط نظام الأبرتهايد و التمييز العنصري

تبني رؤية وإستراتيجية وطنية بديلة لنهج أوسلو ونهج المفاوضات الفاشلة والاتفاقيات الظالمة تركز على تغيير ميزان القوى من خلال المقاومة الشعبية وتصعيد حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات (بي دي اس). ودعم صمود المواطنين وبناء التكامل بين مكونات الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية للوصول إلى إنهاء الاحتلال بالكامل وإسقاط نظام الابرتهايد والتمييز العنصري في كل فلسطين التاريخية.

تكريس الطاقات لإنهاء الانقسام وتوحيد الصف الوطني على أساس الشراكة الديمقراطية وتشكيل قيادة وطنية موحدة تنبثق عنها حكومة وحدة وطنية بعد انتخابات المجلس التشريعي تتولى مهمة إصلاح شامل في مؤسسات السلطة، وتغيير وظائفها، وإزالة وتفكيك كل مظاهر الانقسام، وتقوم بتوحيد الطاقات والمؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

إلغاء اتفاق أوسلو وملحقاته بما في ذلك اتفاق باريس الاقتصادي وكل ما يتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة المستقلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس على كامل أراضيه المحتلة.

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز تمثيلها للشعب الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية، وتفعيل دورها وانضواء جميع القوى الفلسطينية فيها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وإنشاء قيادة وطنية فلسطينية موحدة في إطارها.

التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكل أشكالها لإنهاء الاحتلال والتمييز العنصري وتصعيد المقاومة الشعبية ومقاومة الاستعمار الاستيطاني.

التأكيد على حق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها والتطبيق الدقيق لقرار الأمم المتحدة 194.

رفض صفقة القرن وكل مشاريع الضم والتهويد والوطن البديل والدولة ذات الحدود المؤقتة ومشاريع "الاقتصاد مقابل الأمن"، و"تقليص الصراع" ورفض فكرة تبادل الأراضي التي استخدمت لتبرير الاستيطان.

العمل المشترك لإنهاء واسقاط الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة .

- إسناد اللاجئين الفلسطينيين في الخارج ووضع برامج فعالة لدعم مخيمات اللجوء في لبنان ، والأردن، سوريا ، والضفة الغربية وقطاع غزة ، وتعزيز دورهم في النضال الوطني والاجتماعي الفلسطيني والممارسة الديمقراطية في اختيار ممثليهم للهيئات الفلسطينية.

- التصدي للمحاولات الإسرائيلية والمدعومة من أطراف دولية للمس بوكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بهدف تصفية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وإسقاط الاشتراطات التي تفرض على الوكالة للتمويل بما في ذلك اتفاق الإطار والتعدي على المناهج الدراسية الفلسطينية، ومنع الطلاب الفلسطينيين من استخدام الرموز الوطنية والعلم الفلسطيني والكوفية في مدارس الوكالة أو فرض الرقابة والتدقيق الأمني المشبوه على متلقي المساعدات والخدمات من الوكالة.

- الحفاظ على القدس وأهلها ومؤسساتها الوطنية وصون مستقبلها كعاصمة لا بديل عنها للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين المستقلة وكاملة السيادة .

- تطوير برنامج منهجي لحماية المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي وكنيسة القيامة و المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية كافة من الاعتداءات الإسرائيلية.

- إلغاء التنسيق الأمني والعقيدة الأمنية التي تتبناه.

- تعميق التواصل والتعاون مع أبناء وبنات الشعب الفلسطيني في الداخل (مناطق ال48) ومناطق اللجوء والمخيمات الفلسطينية و المهجرين في الخارج وتوحيد النضال المشترك ضد نظام الأبرتهايد العنصري.

- إسناد الأسرى و الأسيرات وعائلاتهم وعائلات الشهداء ورفض الضغوط الخارجية لتقييد مخصصات دعم صمودهم و عائلاتهم والتصدي الحازم للضغوط الإسرائيلية لقطع مخصصاتهم.

- حماية الرواية الوطنية في المناهج الفلسطينية و تطويرها بما يعزز الرؤية والرواية الفلسطينية.

- اعتماد كافة شهداء الشعب الفلسطيني دون تمييز وخاصة شهداء الاعتداءات الإسرائيلية في أعوام 2008 و 2012 و2014 و2021 و2022 وشهداء مسيرات العودة وكسر الحصار.

- الكفاح للإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة في ثلاجات الاحتلال واستعادة جثامين الشهداء المحتجزة في مقابر الأرقام.

- إسناد الجرحى و الجريحات الفلسطينيين وتوفير الإسناد لاحتياجاتهم الصحية والمعيشية.

- تعزيز العلاقات مع الشعوب العربية واستنهاض حركات التضامن العربية مع الشعب الفلسطيني بما في ذلك حركات المقاطعة ومناهضة التطبيع .

- تجنيد الضغط الدولي لفرض حرية التنقل الكاملة بين الضفة والقطاع وحرية الوصول إلى القدس عاصمة فلسطين.

- مواصلة وتوسيع حملات التضامن الشعبية الدولية مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل.

البرنامج الديمقراطي والاجتماعي

يعيش الشعب الفلسطيني حالة من الاستياء والإحباط بسبب فشل نهج الاعتماد على المفاوضات واتفاق أوسلو الذي ترافق مع تعمق الاحتلال والاستيطان ونظام التمييز العنصري (الابرتهايد) واختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل وتصاعد مخاطر الضم والتهويد.

وتسود لدى غالبية الشعب الفلسطيني مشاعر الغضب بسبب استمرار حالة الانقسام بين الضفة والقطاع واستمرار الصراع على سلطة تحت الاحتلال ، وما يعانيه المواطنون من غلاء وفقر وتدهور اقتصادي ومنظومة ترتكز على المحسوبية والواسطة، وهي أسوأ أشكال الفساد،ويعاني فيها الناس من انعدام العدالة والتمييز على أساس الانتماء الحزبي والسياسي والفئوي.

وبالتوازي مع غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة والتعليم والعلاج فان الغالبية الساحقة من أبناء وبنات الشعب الفلسطيني يعيشون وضعا أصبحت فيه الفرص والوظائف والمشاريع خاضعة للتمييز على أساس الانتماء السياسي والحزبي .

كما يعاني الشباب من البطالة وانعدام فرص العمل وغياب تكافؤ الفرص، وضعف القدرة على تغطية تكاليف تعليمهم، مع شعور عميق بالقلق مما يحمله المستقبل وانعدام آفاق التطور.

ويستمر تهميش المرأة والنساء الفلسطينيات ،وهضم حقوقهن وتتكرر مظاهر العنف المرفوض ضدهن .

أما المزارعون الصامدون فيعانون على مدار حوالي ثلاثين عاما منذ نشوء السلطة من غياب الدعم والإسناد لصمودهم في مناطق مهددة كل يوم من الاحتلال ومستوطنيه ولا تتجاوز ميزانية الزراعة 1,5٪ من الميزانية العامة.

ويعاني المواطنون عموما والمصابين بالأمراض والأشخاص ذوي الإعاقة من ضعف الرعاية الصحية ،ونقص الأدوية والعلاجات، والتمييز في التحويلات الطبية، ومن غياب العناية الصحية الشمولية.

ويحرم عشرات الآلاف من قطاع غزة ممن يعانون من أمراض خطيرة كالسرطان من حقهم في تلقي العلاج بسبب الحصار الخانق .

وبعد تعطيل وحل المجلس التشريعي أُلغي استقلال القضاء ،وغاب مبدأ الفصل بين السلطات وتمركزت كل القرارات بيد السلطة التنفيذية الفردية، فأصبحت الكثير من أحكام القضاء لا تنفذ، وغابت سيادة القانون وانتشرت ثقافة النفاق للسلطة وذوي النفوذ.

وأدى كل ذلك إلى فقدان الثقة بالطبقة السياسية على اختلاف اتجاهاتها، بل وإلى تعميق الشعور بالعجز وعدم القدرة على تغيير هذا الوضع البائس.

وفرت الانتخابات الفلسطينية التي طال انتظارها منذ ستة عشر عاما فرصة تاريخية للتغيير ومع ذلك جرى تعطيلها من قبل السلطة الفلسطينية.

وكان واضحا أن ما يريده الناس ليس شعارات براقة تتكرر مع كل حملة انتخابية دون أن تنفذ، ولا وعودا مبالغ فيها تتبخر عند انتهاء الانتخابات، ولا مجرد تغيير في الوجوه لنفس الاتجاهات التي تواصل نفس السياسات الفاشلة ،والأنانية وتستمر في حصد الامتيازات والمكاسب على حساب الشعب ومصالحه، ويواصل أصحابها حمل بطاقات الشخصيات الهامة، في حين يعاني شعبنا وعمالنا الأمرين على الحواجز.

يريد الناس تغييرا شاملا وحقيقيا ولا يمكن للتغيير أن يحدث على يد نفس من كانوا مسئولين عن كل الفشل والمعاناة السابقة، ولن يقبل الناس أن يخدعوا مرة أخرى كما خدع بعضهم في مرات سابقة.

إننا ننطلق من الإيمان العميق بقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والانتصار في كفاحه و من أن الإصلاح والتغيير الحقيقي، وحماية الشرعية الوطنية والديمقراطية، لن يتحقق بأنصاف الحلول بل بالمبادرة الفورية لإجراءات جذرية، وشاملة تعيد الثقة للمواطنين والمناضلين الفلسطينيين و أبناء و بنات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وفي مقدمتها إجراء الانتخابات الحرة الديمقراطية.

لكل ذلك تقدم المبادرة الوطنية برنامجها الديمقراطي مستندة إلى تاريخ واضح نقي اتسم دوما بالالتصاق بهموم الناس ومواقع معيشتهم، ومعرفة ووعي بما يمكن أن يخرجهم ويخرج كل شعبنا من النفق المظلم إلى رحاب الحرية والأمل والتغيير للأفضل .

برنامج يبتعد عن الشعارات الطنانة ، واقعي يلامس هموم الناس واحتياجاتها الحقيقية، ويستطيع كسب ثقة الشعب والناس ، لتحقيق تغيير للأفضل ،حتى لا نبقى نعيش في دوامة التمييز والعوز وانعدام الفرص، وهيمنة أصحاب المصالح والنفوذ.

إن الطريق لإنهاء الاحتلال ، وإسقاط التمييز العنصري وتحقيق الحرية والاستقلال هو نفسه طريق العدالة الاجتماعية، وتمكين الناس بتلبية حقوقهم واحتياجاتهم واحترام تطلعاتهم وصد الاعتداءات عنهم ، وإتاحة حرية الرأي والتعبير لهم دون قمع أو ضغوط.

وما يحتاجه الشعب الفلسطيني اليوم هو ممثلون صادقون لمصالحه وليس سادة عليه ، و قادة يتقدمون من

البرنامج الديمقراطي والحكم الرشيد

- ضمان حق الشعب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني وانتظام دوريتها، وإجرائها في مواعيدها كل أربع سنوات .

- تعديل قانون الانتخابات بتخفيض سن الترشح للمجلس التشريعي والوطني إلى واحد وعشرين عاما، ورفع نسبة تمثيل المرأة إلى ما لا يقل عن 30 بالمئة.

- تنظيم تمويل الأحزاب والقوى السياسية بقانون يضمن العدالة والمساواة، ويلغي التمييز القائم حاليا بين القوى، بما في ذلك التمييز الذي يمارس في منظمة التحرير بين فصائلها، ويحمي النظام السياسي الفلسطيني من التدخلات الخارجية والمال السياسي.

- إعادة هيكلة الموازنة الحكومية لتعزيز دعم صمود الفلسطينيين على أرض وطنهم ، وتخفيض موازنة الأمن لصالح موازنات الزراعة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

- إقرار موازنة سنوية موحدة سليمة وشفافة من المجلس التشريعي المنتخب تضمن توزيعا عادلا بما يلبي احتياجات المواطنين ودعم صمودهم.

- مكافحة كل أشكال الفساد وعلى رأسها المحسوبية والواسطة والتمييز على أساس الانتماء السياسي والحزبي.

- تكريس فصل السلطات وتحقيق الاستقلالية الكاملة للقضاء وللمجلس التشريعي عن السلطة التنفيذية.

- إلغاء المراسيم والقرارات التي مست باستقلال القضاء.

- إلزام الوزارات والجهات التنفيذية بتنفيذ قرارات القضاء العادلة دون تعطيل أو إبطاء.

- ضمان سيادة القانون ومنع التمييز بين الناس على أسس حزبية، أو فئوية، أو عائلية، أو على أساس المواقف السياسية.

- إنهاء كل أشكال التمييز في الرواتب والتقاعد والتعيينات تجاه المواطنين في قطاع غزة والضفة الغربية.

- تحريم كل أشكال القمع والاعتقال السياسي وضمان حرية تنظيم الأحزاب والحركات السياسية و الجمعيات وإلغاء التمييز بينها.

- إلغاء كل المراسيم و القوانين التي تمس بحرية الرأي و التعبير، وحرية عمل المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات الأهلية، بما فيها محاولات إدخال تعديلات على قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية تضيق مساحة عمل المجتمع المدني و استقلاليته عن السلطة .

- حرية العمل النقابي وحرية تشكيل النقابات الخاصة بالعمال والمهن والأشغال كافة.

- تأكيد استقلالية النقابات العمالية والمهنية عن السلطة التنفيذية.

- دعم حقوق المرأة الفلسطينية وحمايتها وأسرتها من كل أشكال التمييز والعنف وإقرار القوانين الداعمة لهذه الحقوق بما في ذلك قانون حماية الأسرة.

- تحرير الوظيفة العمومية من كل أشكال التمييز وإتاحة فرص متكافئة للجميع ليكون الاختيار على أساس الكفاءة وليس الانتماء الحزبي أو السياسي أو العائلي.

- تقليص الوظائف الحكومية العليا لصالح تشغيل الخريجين من الشباب العاطلين عن العمل.

- منع أي شكل من التمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق والرواتب وفرص العمل.

- إجراء الانتخابات الدورية للمجالس البلدية و القروية دون استثناء في نفس الوقت، و تعزيز القدرات الاقتصادية للمجالس البلدية و المحلية، واللامركزية في التنمية المحلية بما في ذلك توسيع إشراف المجالس المحلية على الخدمات الصحية والتعليمية.

- تكريس مبدأ خدمة المواطن وكرامته واحتياجاته باعتباره الهدف الأسمى للمؤسسات الحكومية والعامة والأهلية وضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات.

برنامج العدالة الاجتماعية
البرنامج الاقتصادي ودعم الصمود الوطني

تعرض الشعب الفلسطيني لسياسات موجهة خارجيا، تبنتها حكومات فلسطينية، لإغراق الناس بالقروض و الديون، وتشجيع الأنماط الاستهلاكية المفرطة بدل تقوية وتنمية الاقتصاد الوطني، سياسات رمت إلى إشغال الفلسطينيين عن المشاركة في المقاومة والنضال من أجل حريتهم واستقلالهم ، وسعت إلى تدجينهم أو إغراقهم بهموم ومشاكل تدبير شؤون حياتهم اليومية في ظل ارتفاع متواصل للأسعار التي تحدد حسب أسعار السوق الإسرائيلي حيث الدخل القومي السنوي للفرد الإسرائيلي يزيد عن عشرين ضعف دخل الفلسطيني و يتجاوز 48000 دولار في حين لا يزيد دخل الفرد في الضفة والقطاع عن 2400 دولار.

وأدت السياسات الإسرائيلية إلى توسيع وتعميق استغلال العمال الفلسطينيين من قبل المؤسسة الإسرائيلية عبر تشغيلهم في المشاريع الإسرائيلية والمستوطنات الاستعمارية .

و ما زالت آثار اتفاق باريس الاقتصادي تلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني و حياة الفلسطينيين بما في ذلك فرض نسبة عالية من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات تلحق أضرارا بالاقتصاد الفلسطيني و لقمة عيش الناس من خلال رفع الأسعار، وتحكم إسرائيل بأكثر من 70٪ من دخل السلطة الفلسطينية من الضرائب و قرصنة هذه الأموال بانتظام لصالح حكومة الاحتلال.

ولا يمكن جعل الاقتصاد الفلسطيني رافعة للصمود، ومكافحا للبطالة، وهجرة العقول والكفاءات الفلسطينية دون مكافحة و إسقاط منظومة الاستغلال الإسرائيلية عبر التحرر من اتفاق باريس الجائر، و تحقيق استقلالية السياسات و القرارات الفلسطينية، واتباع الخطوات التالية:

01 إعادة توزيع الموازنة الحكومية لتعزيز دعم صمود الفلسطينيين على أرض وطنهم ، و تخفيض موازنة الأمن لصالح موازنات الزراعة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

02 تخفيض ضريبة القيمة المضافة وتحريرها من الإملاء الإسرائيلي، وتخفيض ضريبة الدخل على ذوي الدخل المحدود.

03 إعادة بناء الاقتصاد الوطني بالتركيز على المشاريع الإنتاجية بما فيها مشاريع التطوير السبرانية المعاصرة، ومكافحة البطالة بين الشباب ، والتحرر من قيود الاحتلال .

04 وضع قوانين واضحة لحماية الاستثمار الاقتصادي الوطني من التدخلات السياسية ، ومنع التدخل أو التلاعب أو الفساد في إدارته.

05 دعم القطاع المنتج ومنع الاحتكارات وتحريم استخدام المناصب السياسية والأمنية للحصول على مكاسب ومنافع اقتصادية.

06 وقف الاستغلال الفاحش الذي تمارسه شركات احتكار الخدمات وتخفيض أسعار الاتصالات و الكهرباء و المياه و رسوم البلديات و الدوائر الحكومية والمعاملات القانونية.

07 ضمان حقوق العاملين في القطاعات والمواطنين كافة بما في ذلك حقهم في التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وتوفير متطلبات الوقاية والسلامة وبيئة العمل اللائقة، ومواءمة القوانين الفلسطينية مع القوانين الدولية.

08 إنشاء نظام تقاعد وضمان اجتماعي عادل وشامل مع تأكيد استقلالية إدارته المالية والاستثمارية عن السلطة التنفيذية وتمثيله لمصالح المنضوين فيه و المستفيدين من خدماته.

09 تحرير مصادر الغاز الفلسطينية من سيطرة الاحتلال واستخدامها لتعزيز الاقتصاد الوطني.

10 إنشاء صندوق وطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإبداعية والتكنولوجية والمعلوماتية الحديثة بما يساهم في تخفيض نسب البطالة بين الشباب.

11 رفع الحد الأدنى للأجور والرقابة على تطبيق قانون العمل بما يضمن الالتزام بدفع الحد الأدنى من الأجور وخاصة للنساء العاملات.

12 تغيير سياسة القروض البنكية لتركز على المشاريع الإنتاجية بدل الاستهلاكية، و لصالح المواطنين وخاصة الشباب لإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة.

13 إسناد صمود أهلنا في مدينة القدس العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني بما في ذلك إسناد القطاعات التجارية والإنتاجية.

14 إسناد صمود سكان البلدات والتجمعات الواقعة في ما يسمى مناطق (ج) بما فيها الأغوار و البلدة القديمة في الخليل، في وجه الاستيطان والمستوطنين المستعمرين وتنفيذ مشاريع تنموية تعزز قدرتهم على الصمود.

15 إسناد المناطق البدوية و خاصة المهددة بالاستيطان وتلبية احتياجاتها الزراعية والصحية والاقتصادية لتعزيز صمودها.

16 توفير قروض زراعية للمزارعين دون فوائد من خلال إنشاء بنك للإقراض الزراعي.

17 توفير مخصصات وصندوق لتأمين المزروعات من الكوارث وحماية المنتجات الفلسطينية من المنافسة الإسرائيلية.

18 انتهاج سياسة تفضيل المنتج الفلسطيني في الأسواق ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتشجيع الصناعة الوطنية .

19 استنهاض حملة عالمية لفك الحصار المفروض على قطاع غزة.

20 تقديم حلول جذرية لمشاكل الكهرباء وتلوث و ملوحة المياه في قطاع غزة ، ومعالجة النفايات والمياه العادمة.

21 معالجة جذرية لمشاكل انقطاع المياه عن مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية.

23 العمل على حل مشاكل العبور من معبر رفح لضمان سفر آمن وسهل وكريم للمواطنين الفلسطينيين .

24 السعي لحل مشكلة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة بشكل كامل.

25 إلغاء التقاعد الإجباري المبكر والتقاعد المالي بما في ذلك لموظفي قطاع غزة.

26 توفير الموارد لضمان تلقي موظفي قطاع غزة رواتب كاملة دون اقتطاع.

27 حل مشكلة عمال البطالة الدائمة ومشاكل متفرغي 2005 في قطاع غزة.

28 الضغط لتوفير ضمانات لحرية عمل الصيادين في قطاع غزة في مساحة واسعة وتحسين ظروف حياتهم و دعم تطوير مراكبهم وأدوات صيدهم .

29 تنفيذ خطة لحل مشاكل رجال الأعمال والمقاولين في قطاع غزة الناتجة عن الحصار والخنق المالي.

30 توفير الدعم للمخيمات الفلسطينية وتحسين ظروف الصمود والمعيشة فيها بما في ذلك إيجاد حلول لمشاكل سكن القاطنين فيها.

البرنامج الاجتماعي والحقوق الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية

01 رفع قيمة التقاعد من 2٪ مضروبة بعدد سنوات الخدمة إلى 2,5٪ مضروبة بسنوات الخدمة لجميع الموظفين دون تمييز.

02 ضمان استقلالية صندوق التقاعد واستثماراته عن الحكومة باعتبارها ملك للمشتركين فيه، ومنع السلطة التنفيذية من استخدامه لغير أغراضه.

03 إقرار نظام حماية اجتماعية عادل ونظام ضمان اجتماعي شامل و مستقل بالكامل في إدارته عن السلطة والحكومة وأجهزتها وتديره هيئة ممثلة للمشاركين فيه .

04 ضمان توفير مخصصات البطالة للعاطلين عن العمل وإنشاء برنامج وطني لدعم العاطلين عن العمل،و الذين يتضررون من الإغلاقات و الأوبئة و كبار السن الذين لا دخل لهم في إطار نظام الحماية الاجتماعية.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

01 التنفيذ الدقيق لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشغيلهم، و توفير التأمين الصحي الشامل لهم.

02 توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم .

03 دعم مشاريع اقتصادية إنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة.

04 توسيع برامج التأهيل المبني على المجتمع بما يضمن الدمج المدرسي و الجامعي للأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في التعليم.

الصحة:

01 إقرار نظام شامل للتأمين الصحي يحقق العدالة الاجتماعية والرعاية الصحية الشاملة يكون مستقلا ويدار من هيئة مهنية مختصة مستقلة عن الحكومة وتوفير الموازنات الحكومية الكافية لقطاع الصحة والتأمين الصحي .

02 توفير العلاج لمن يعانون من الأمراض المزمنة وإنشاء مركز وطني لعلاج السرطان والأمراض المستعصية بما يحفظ كرامة المواطنين وضمان توفير العلاج للمحتاجين منهم في قطاع غزة.

03 العدالة في توفير الخدمات الصحية لمرافق قطاع غزة بما في ذلك توفير الأدوية والعلاج ، خاصة لمرضى السرطان.

04 تنفيذ خطة شاملة لتطوير نوعية ومستوى الخدمات الطبية والصحية في المستشفيات و العيادات والمرافق الصحية وتحسين إدارتها لتركز على حسن العلاج والرعاية للمواطنين كافة دون تمييز وبما يحفظ كرامتهم وحقهم في الصحة النوعية.

05 تعزيز وضمان استدامة العيادات الصحية المتنقلة للمناطق النائية و المعرضة لمخاطر الاستيطان.

06 مكافحة الأوبئة، بفعالية عالية وضمان توفير المطاعيم للجميع دون تمييز وإسناد القطاع الصحي بكل ما يلزم للحماية من الأوبئة والتلوث البيئي.

07 الاستفادة بشكل فعال من الطاقات والخبرات الفلسطينية الطبية والصحية في الخارج لدعم الخدمات الصحية في الضفة والقطاع.

التعليم :

01 إصدار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي ، الذي يضمن منح البعثات للمتفوقين والقروض المسهلة دون فوائد لتغطية أقساط جميع الطلبة بحيث تسدد بعد تخرجهم وانخراطهم في العمل .

02 الاهتمام بالتعليم الجامعي النوعي و المهني الذي يراعي احتياجات السوق الفلسطيني .

03 رفع مستوى التعليم في المدارس الحكومية من خلال تأهيل الكادر التعليمي وتطوير المناهج مع الحفاظ على الرواية الوطنية الفلسطينية وحمايتها من الضغوط الخارجية.

04 زيادة عدد المدارس والمعلمين في الضفة والقطاع لحل مشكلة الازدحام في صفوف التعليم.

05 توسيع برامج التعليم والتدريب المهني.

06 ضمان الدخل الكريم للمعلمين والأطباء وسلك التمريض والعاملين في الحقلين الصحي والتعليمي بما يتلاءم مع دورهم الحيوي في خدمة المجتمع.

07 ضمان حق المعلمين في التنظيم النقابي بحرية واستقلال كامل عن السلطة التنفيذية.

المرأة :

01 دعم حقوق المرأة الفلسطينية و مساواتها،وحمايتها وأسرتها من كل أشكال التمييزوالعنف، وخصوصا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وإقرار القوانين الداعمة لحقوق المرأة بما في ذلك قانون حماية الأسرة.

02 تمكين المرأة من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية .

03 تنفيذ برامج فعالة لتمكين قدرات النساء على المشاركة السياسية، والمشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

04 رفع نسبة التمثيل النسبي للمرأة في الحكومة والمجلس التشريعي و الوطني و المجالس البلدية والمحلية.

05 زيادة إجازة الأمومة للنساء العاملات إلى أربع وعشرين أسبوعا.

06 توفير ما يلزم من دور الحضانة والروضات لتلبية احتياجات الأمهات العاملات.

العمال :

01 رفع الحد الأدنى للأجور وضمان تطبيقه.

02 ضمان الصحة والسلامة المهنية للعمال.

03 تحديد ساعات العمل بما لا يتجاوز ما ينص عليه قانون العمل.

04 توفير التدريب المهني المتواصل للعمال.

05 ضمان التأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل، ونظام تقاعد وضمان اجتماعي للعمال و العاملات.

06 حماية العمال المضطرين للعمل في إسرائيل من استغلال سماسرة تصاريح العمل ، و الحرمان الإسرائيلي من حقوقهم في الأجر العادل و الضمان الاجتماعي و الصحي و ما يتعرضون له من إصابات العمل, واعتداءات وقتل على الحواجز العسكرية.

07 بناء المشاريع الإنتاجية التي توفر فرص العمل الكريم للعمال بما يلغي حاجتهم للعمل في المستوطنات الإستعمارية، وينشئ ثقافة تحريم العمل في المستوطنات.

08 ضمان حقوق العاملين في القطاعات كافة بما في ذلك حقهم في التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وتوفير متطلبات الوقاية والسلامة وبيئة العمل اللائقة، و موائمة القوانين الفلسطينية مع القوانين الدولية.

المسنين :

01 توفير الرعاية الصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية للمسنين وحقهم في العيش الكريم.

02 بناء نظام تأمين صحي شامل يلبي احتياجاتهم بما يحفظ كرامتهم و سهولة وصولهم للخدمات.

03 تنظيم أنشطة ترفيهية ونوادي ومؤسسات وبيوت للمسنين.

الأطفال:

01 إصدار و تطبيق القوانين التي تضمن توفير بيئة آمنة للأطفال داخل الأسرة و المجتمع.

02 إقرار التأمين الصحي المجاني للأطفال حتى عمر 18 سنه.

03 تطوير برامج لتبني الموهوبين والمبدعين من الأطفال.

04 تحريم عمالة الأطفال.

05 ضمان توفر دور الحضانة وروضات الأطفال و خدماتها النوعية.

الشباب :

01 تخفيض سن الترشح للمجلس التشريعي والوطني إلى 21 عاما و للمجالس المحلية إلى 18 عاما.

02 سن قوانين لحماية حقوق الشباب وتطويرهم الجسدي والنفسي وحقهم في حرية الرأي و التعبير و الإبداع.

03 وضع برنامج شامل لمعالجة البطالة المرتفعة لدى الشباب بما في ذلك الخريجين وتوفير فرص عمل للشباب من خلال الدعم في المشاريع الإبداعية و الابتكارات و الحد من هجرة الشباب.

04 تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحفز مشاركة الشباب في الحياة السياسية و مؤسسات صنع القرار
- تشجيع و تطوير المؤسسات والأنشطة الرياضية و الكشفية.

فلسطين و المحيط العربي و العالمي

تكرس حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية طاقاتها لإعادة، وتعزيز، مكانة القضية الفلسطينية عربيا و اقليميا و عالميا بما في ذلك نشر الرواية الفلسطينية و التصدي لمحاولة تزوير تاريخ ونضال الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار تبني حركة المبادرة مواقفها من الدول و الهيئات و المؤسسات العربية والدولية على أساس موقفها من حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل الحرية والتحرر من الاحتلال، والتمييز العنصري، وحقه في العدالة الاجتماعية، والحياة الديمقراطية، والسلام العادل.

وتسعى المبادرة لبناء وتعزيز التضامن الشعبي العربي والدولي مع الحقوق الوطنية الفلسطينية ، ومكافحة التطبيع مع الاحتلال ونظام الأبرتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلي ، وتعمل لتغيير مواقف الدول والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة ايجابيا لصالح القضية الفلسطينية والتصدي للاحتلال و السياسات والممارسات العدوانية الإسرائيلية.

وتقيم حركة المبادرة، وتسعى، لتوسيع علاقاتها مع قوى التحرر والديمقراطية والتقدم العربية والإسلامية والعالمية، بما في ذلك الأحزاب والبرلمانات والمؤسسات والنقابات العمالية و المهنية، كما تولي اهتماما خاصا لتعزيز العلاقات والتعاون مع المجتمع المدني وحشد تأييده لصمود الشعب الفلسطيني ونضاله.

وتعمل المبادرة على تعزيز علاقاتها بأسرة التحالف التقدمي والاشتراكية الدولية، وأحزاب الإشتراكية الديمقراطية والاجتماعية وبكل القوى والأحزاب المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني.

وتدعو المبادرة الوطنية إلى عالم خال من العنصرية و الاستغلال والاضطهاد الطبقي والقومي والاجتماعي بما في ذلك العنف واضطهاد المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي، والاضطهاد العنصري الذي يتعرض له المهاجرون في مختلف البلدان.

و ستشارك المبادرة الوطنية في الجهود لحماية البيئة، ومكافحة التصحر، وكل مايؤذي المناخ العالمي وخاصة الانبعاثات الكربونية.

و ستكافح المبادرة بالتعاون مع قوى التقدم العالمية ضد الهيمنة الإمبريالية والاحتكارات والليبرالية الرأسمالية المتوحشة واستغلالها للشعوب، وضد الاتجاهات الشوفينية والفاشية والممارسات العنصرية.

و تؤكد المبادرة الوطنية دعمها لحقوق الإنسان و لحق جميع الشعوب دون تمييز في الحرية، وتقرير المصير، و الحياة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.